Minia J. of Agric. Res. & Develop.
Vol. (43), No.4, pp. 699 -709 , 2023

FACULTY OF AGRICULTURE

أثر اقتصاد المعرفة علي اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار بسلطنة عمان

"دراسة ميدانية علي القطاع الصحي وفقاً لرؤية 2040"

محمد بن راشد علي الجعفري
mohamedbenrashedaelgafery@gmail.com

Received : 25 Oct. 2023 Accepted: 22 Nov. 2023

مستخلص الدراسة

إن اقتصاد المعرفة سيساهم في تعزيز اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار في القطاع الصحي بسلطنة عمان، وذلك من خلال زيادة مشاركة الجهات المحلية في صنع القرار، وتعزيز الابتكار والإبداع، وتحسين جودة الخدمات الصحية.

كما أن اقتصاد المعرفة يوفر فرصاً كبيرة لتحسين اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار في القطاع الصحي في سلطنة عمان. وقد وجدت الدراسة أن اقتصاد المعرفة له تأثير إيجابي على اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار في القطاع الصحي في سلطنة عمان.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار، القطاع الصحي في سلطنة عمان.

مقدمة.

يمثل اقتصاد المعرفة نتيجة مترتبة عن التراكم الهائل للمعارف المكتسبة من توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمختلف أشكالها، سواء بالنسبة للأفراد أو المنظمات والدول .فهو يمتاز بأنه اقتصاد وفرة لاعتماده على المعلومات كمورد بدلاً من الموارد الطبيعية، وكذا بقدرته على تعميم وانتشار المنافع المترتبة عن استخدامه، وبالتالي فهو يمثل حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت مطلباً ملحاً للخروج من الأزمة التي تسببت بها التنمية غير المتوازنة، والتي أثرت على نواحي عديدة من مظاهر الحياة (بابكر، 2021).

قد حظى اقتصاد المعرفة بمزيداً من الاهتمام فى الآونة الأخيرة، وقد تعددت مصطلحاته فقد يُسميه البعض اقتصاد المعلومات، ويُطلق علي آخرون الاقتصاد الرقمى، أو الاقتصاد الالكتروني، أو الاقتصاد اللاملموس (شتاتحة، 2019).

وكان لظهور اقتصاد المعرفة تأثير عميق على لامركزية عمليات صنع القرار عبر مختلف القطاعات

والمنظمات. يمثل اقتصاد المعرفة تحولا من الصناعات التقليدية القائمة على التصنيع والمواد الخام إلى صناعة مدفوعة بشكل أساسي بالمعلومات والابتكار ورأس المال الفكري. في هذا المشهد الاقتصادي الجديد، أصبحت القدرة على توليد المعرفة ومعالجتها والاستفادة منها عاملا حاسما في تحقيق المزايا التنافسية. وقد أثر هذا التحول بدوره على طريقة اتخاذ القرارات داخل الشركات والحكومات والمؤسسات الأخرى.

وإحدى الطرق الرئيسية التي أثر بها اقتصاد المعرفة على اللامركزية في صنع القرار هي التمكين من اتباع نهج أكثر توزيعاً وتكيفاً مع الهياكل التنظيمية. في المنظمات التقليدية الهرمية، غالباً ما يتم اتخاذ القرارات في الأعلى وتتتالي من خلال سلسلة قيادية صارمة. في المقابل، يشجع اقتصاد المعرفة بنية أكثر مرونة وشبكية، مما يسمح باتخاذ القرار على مستويات متعددة. ويرجع ذلك جزئيا إلى الاعتراف بأن المعرفة والخبرة لا تتركز فقط في المستويات العليا للمنظمة ولكنها غالبا ما تكون مشتتة في جميع الأنحاء (بن محمد، 2023).

وعلاوة على ذلك، فإن ظهور التكنولوجيات الرقمية وأدوات الاتصال قد سهل نشر المعلومات والخبرات، مما مكن الأفراد والفرق على مختلف مستويات المنظمة من الوصول بسرعة إلى البيانات والرؤى ذات الصلة. هذا الوصول إلى المعرفة يمكن الموظفين من اتخاذ قرارات أكثر استنارة والحصول على ملكية عملهم، والمساهمة في عملية صنع القرار أكثر لامركزية.

كما أثر اقتصاد المعرفة على اللامركزية في صنع القرار من خلال التأكيد على أهمية الابتكار والقدرة على التكيف. في الأسواق المتغيرة بسرعة، تحتاج المؤسسات إلى أن تكون رشيقة ومتجاوبة مع الاتجاهات الناشئة وتفضيلات العملاء. وهذا يستلزم توزيع سلطة اتخاذ القرار على أولئك الأقرب إلى الخطوط الأمامية للأعمال، لأنهم غالبا ما يكونون في أفضل وضع لتحديد التحولات في السوق والاستجابة لها (بن سالم، 2021).

بالإضافة إلى ذلك، أدى اقتصاد المعرفة إلى ظهور مفهوم "الذكاء الجماعي"، حيث يتم استنارة القرارات من خلال حكمة ورؤى مجموعات متنوعة من الأفراد. تمكن هياكل صنع القرار اللامركزية المنظمات من الاستفادة من الذكاء الجماعي لموظفيها وشركائها وحتى عملائها ، مما قد يؤدي إلى حلول أكثر إبداعاً وفعالية.

ومع ذلك، من الضروري ملاحظة أن تأثير اقتصاد المعرفة على اللامركزية في صنع القرار لا يخلو من التحديات. وقد يكون من المعقد تحقيق التوازن الصحيح بين اتخاذ القرارات اللامركزية والحفاظ على الاتساق الاستراتيجي الشامل. علاوة على ذلك، فإن ضمان أمن وخصوصية المعلومات الحساسة في بيئة صنع القرار الأكثر انفتاحاً وتوزيعاً هو مصدر قلق مستمر (بن خميس، 2022).

كما أعاد اقتصاد المعرفة تشكيل الطريقة التي يتم بها اتخاذ القرارات من خلال تعزيز النهج اللامركزية والشبكات والقائمة على المعلومات في صنع القرار. هذا التحول يمكن الأفراد والفرق على مستويات مختلفة من المنظمات، يعزز الابتكار، ويعزز الذكاء الجماعي ، وكلها ضرورية للبقاء تنافسية وقابلة للتكيف في المشهد الديناميكي لاقتصاد المعرفة. كما تتأثر العمليات الإدارية بصفة عامة بالبيئة الاجتماعية والسياسية التي تعمل في إطارها، فقد تتوزع مسئولية تلك العمليات علي أساس مركزي بالصورة المطلقة أو النسبية، فتأخذ تلك العمليات نمط التنظيم الاداري المركزي. أو تفويض سلطات محلية بإدارة تلك العمليات تفويضاً كاملاً أو جزئياً متبعة نمط التنظيم اللامركزي في الإدارة. في حين يري بعضهم ضرورة الجمع مابين النمط المركزي واللامركزي للتنظيم الإداري في تنظيم جديد كمدخل لجودة عملية صنع وإتخاذ القرار (نبيل ومحمد، 2019).

❐ إشكالية الدراسة.

تكمن أهمية الإدارة في العمل علي إيجاد نظام إداري يمتاز بالمرونة، وتفويض السلطة والمشاركة من أجل تمكين العاملين والحصول علي يد عاملة ذات قدرات عالية فعالة لها دور أساسي في حل المشكلات وإتخاذ القرارات الصحيحة، ومواجهة الأزمات، وهذا ما تسعي إليه الإدارة اللامركزية في العمل علي ترسيخه علي العكس من الإدارة التقليدية التي تحد من دور العاملين وتعتبرهم منفذين غير مشاركين.

وانعكس ذلك علي تطبيق اقتصاد المعرفة في كل مظاهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأعطى الفرصة لتحقيق معدلات متزايدة وغير محدودة لمختلف هذه المظاهر، والتي تسعى جميع المؤسسات إلى

تطويرها وتنميتها، لتحقيق أهداف تلك المؤسسات وتحقيق أهداف المجتمع على حد سواء.

لذا يمكن الإشارة إلي مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر اقتصاد المعرفة علي اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار بالقطاع الصحي بسلطنة عمان.

ومن التساؤل الرئيسي تتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية اقتصاد المعرفة، واللامركزية الإدارية؟
- ما هي مزايا تطبيق اقتصاد المعرفة؟
- ماهو طرق التحول من الاقتصاد التقليدي إلي اقتصاد المعرفة؟
- ما هي أساليب اللامركزية الإدارية كمدخل لفاعلية جودة عملية صنع وإتخاذ القرار؟
- هل هناك فروق دالة إحصائياً بين وجهتي نظر الإدارة والعاملين في المؤسسة محل الدراسة؟

❐ فرضية الدراسة.

إنطلاقاً من أسئلة الدراسة وأهدافها المحددة سيتم صياغة الفرضيات بالنص العدمى Null Hypothesis على النحو التالي:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين عناصر اقتصاد المعرفة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين وضوح مفهوم الاقتصاد التقليدي واقتصاد المعرفة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين اقتصاد المعرفة واللامركزية الإدارية بالقطاع الصحي بسلطنة عمان.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين وضوح مفهوم اللامركزية الإدارية كمدخل لفاعلية جودة عملية صنع وإتخاذ القرار بالقطاع الصحي بسلطنة عمان.

❐ أهداف الدراسة.

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد أثر أقتصاد المعرفة علي اللامركزية كمدخل لفاعلية جودة عملية صنع وإتخاذ القرار في المؤسسات.
- التعرف على تداعيات ممارسة إقتصاد المعرفة في المؤسسات محل الدراسة.
- التعرف علي ماهية اللامركزية ودورها في فاعلية جودة عملية صنع وإتخاذ القرار.
- تحديد دور أقتصاد المعرفة في تحقيق فاعلية جودة عملية صنع وإتخاذ القرار.
- تحديد متطلبات ومعوقات التحول إلي إقتصاد المعرفة في المؤسسات محل الدراسة.
- قياس مدى وجود فروق دالة إحصائياً بين وجهتي نظر الإدارة والعاملين في المؤسسات محل الدراسة.

❐ أهمية الدراسة.

ترجع أهمية الدراسة الحالية بما تقدمه من إضافات من الناحية العلمية والعملية كالآتي:

الأهمية العلمية:

- تنبع الأهمية العلمية للدراسة من كونها تقدم محاولة لمعالجة الفجوة البحثية، وذلك من خلال الوقوف على أثر اقتصاد المعرفة علي اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار بالقطاع الصحي بسلطنة عمان.
- تتمثل أهمية الدراسة فى أن هذا الموضوع يعد موضوعاً حيوياً لتقديم إطار نظري لدعم أهمية أبعاد اقتصاد المعرفة، وما يُمكن أن يضيفه للأدب النظري والدراسات السابقة حول مدى تأثيره على اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار بالقطاع الصحي بسلطنة عمان.

الأهمية العملية:

- إبراز جوانب القوة الناتجة عن التطبيق فى الواقع العملي. فهذه الدراسة بمثابة دعوة للتفاعل بين اقتصاد المعرفة وأثره علي اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار بالقطاع الصحي بسلطنة عمان.
- تعود أهمية هذه الدراسة إلى طبيعة دور اقتصاد المعرفة في مختلف قطاعات الدولة وخاصة القطاع الصحي مما يزيد من أهمية الوصول إلى نتائج وتوصيات تساعد على تفعيل مؤشراته.

❐ متغيرات الدراسة.

- **المتغير المستقل:** ويتناول اقتصاد المعرفة.
- **المتغير التابع:** اللامركزية كمدخل لصنع وإتخاذ القرار بالقطاع الصحي بسلطنة عمان.

ويوضح الشكل التالي النموذج المقترح للدراسة الحالية، كما يلي:

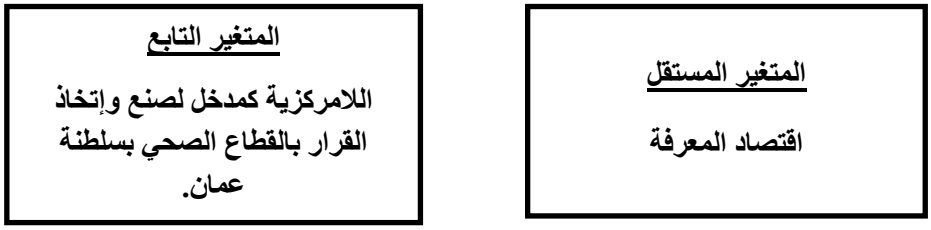

شكل رقم (1): النموذج المقترح للدراسة

المصدر: من إعداد الباحث.

❐ منهجية الدراسة.

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التأثير لأبعاد اقتصاد المعرفة (كمتغير مستقل) واللامركزية كمدخل لصنع وإتخاذ القرار (كمتغير تابع) وذلك لمناسبته لأهداف الدراسة، وهو "أسلوب يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً" (العساف، 2003).

وسيتم معالجة البيانات الأولية التي تم جمعها باستخدام قائمة الاستقصاء ببعض الأساليب الإحصائية، وذلك بغرض تلخيص ووصف علاقة الارتباط والتأثير المختلفة بين متغيرات الدراسة، وسيتم استخدام البرنامج الإحصائي الجاهز لتحليل البيانات المعروف بـ SPSS.

1. الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة.

1/1. عرض بعض مصطلحات اقتصاد المعرفة:

يطلق على الاقتصاد المعرفي عدة مسميات منها الاقتصاد الجديد، وفي أحيان أخري اقتصاد المعلومات، أو الاقتصاد القائم علي المعرفة، أو الاقتصاد الرقمي حيث تعتبر المعرفة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في هذا الاقتصاد، كما يعتمد على توافر تقنية الاتصالات والمعلوماتوإستخدام الابتكار والرقمنة لإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة مرتفعة (مصطفي، 2013).

كما يعرف بأنه ذاك الاقتصاد الذى يرتكز على الإنتاج الفكري، ويقوم على الاستثمارات غيرالملموسة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والعمل الشبكي، وهو الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة فى القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول اللاملموسة والمركزة على المعلومات والمعرفة ومراكز التعليم والبحث. وهو التحول من الاعتماد على المواد الأولية والمعدات كمركز ثقل للرأسمالية إلى التركير على المعرفة والمعلومات، فهو ذلك الاقتصاد الذى ينشىء الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة فى مختلف القطاعات باعتماده على الأصول البشرية واللاملموسة وفق خصائص جديدة (عبدالمنعم، 2019).

ويعرف الاقتصاد القائم على المعرفة: الاقتصاد الذي تساهم فيه عملية توليد المعرفة واستثمارها بصورة كبيرة في النمو الاقتصادي وفى تكوين الثروة، ويكون فيه رأس المال البشري النواة من خلال قدرة الإنسان على الابتكار وعلى الإبداع وتوليد أفكار جديدة واستثمارها وتطبيق التقنية واكتساب مهارات جديدة وممارستها في كل القطاعات الاقتصادية (OECD. 2018).

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: ذلك الاقتصاد المبنى أساساً على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات.

ويعرف أيضاً علي أنه: الاقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها المحرك الرئيسي

لعملية النمو المستدام ولخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات.

فيما عرفه الاقتصادي (Porat,1977) بكونه الإقتصاد الذي تلعب فيه القطاعات المنتجة والمستخدمة للمعلومات الدور الأساسي في النمو الاقتصادي مقابل القطاعات التقليدية التي تعتمد أساساً على استخدام المواد الخام والطاقة في إنتاجها.

واقتصاد المعرفة: يشير اقتصاد المعرفة إلى نظام اقتصادي يكون فيه توليد المعرفة واكتسابها وتطبيقها أمراً أساسياً لتكوين الثروة والنمو الاقتصادي. ويؤكد على أهمية الأصول المعرفية، مثل المعرفة والمهارات والابتكار (بابكر، 2021).

ويعد اقتصاد المعرفة من أهم الاتجاهات الاقتصادية العالمية الحديثة، حيث يعتمد على المعرفة والمعلومات كأساس للإنتاج والنمو الاقتصادي. ويتميز اقتصاد المعرفة بمجموعة من الخصائص، منها (بن سالم، 2021):

- **السرعة والتغير المستمر:** حيث يتميز اقتصاد المعرفة بتغير مستمر في المعرفة والمعلومات، مما يتطلب المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات.
- **الابتكار والإبداع:** حيث يعتمد اقتصاد المعرفة على الابتكار والإبداع، مما يتطلب مشاركة جميع الأطراف المعنية في عملية صنع القرار.
- **التنوع والتعددية:** حيث يتميز اقتصاد المعرفة بتنوع الأفكار والرؤى، مما يتطلب اللامركزية في صنع القرار.

كما تسعى سلطنة عمان إلى تحقيق اقتصاد المعرفة، حيث وضعت الحكومة مجموعة من السياسات والبرامج الداعمة لهذا التوجه. ومن أهم هذه السياسات والبرامج:

- **التحول الرقمي:** حيث تسعى الحكومة إلى رقمنة جميع الخدمات الحكومية، مما يسهل الوصول إلى المعلومات والبيانات.
- **تعزيز التعليم والبحث العلمي:** حيث تستثمر الحكومة في التعليم والبحث العلمي، لتنمية المهارات وقدرات الموارد البشرية.
- **دعم ريادة الأعمال:** حيث تدعم الحكومة ريادة الأعمال، لتحفيز الابتكار والإبداع.

2/1. متى يمكن أن يوصف اقتصاد ما بكونه اقتصاداً معرفياً أو يستند إلي المعرفة؟

تستند اقتصادات المعرفة على الإبتكار والرقمنة كركيزتين أساسيتين لإنتاج سلع وخدمات ذات عائد مجز وقيمة مضافة مرتفعة. في هذا السياق، يعتبر قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من أبرز وأهم قطاعات الإقتصاد المعرفي. لذلك عادة ما يتم الحكم على إقتصاد دولة ما بأنه اقتصاداً معرفياً من خلال احتساب نسبة مساهمة قطاع الإتصالات وتقنية المعلومات في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، كذلك في إجمالي العمالة. رصد الإقتصاديون هذا التحول على مستوى العالم ولأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الستينيات من القرن الماضي عندما فاقت نسبة العمالة في قطاعات الاقتصاد المعرفي في عام 1967 نسبة العمالة في القطاعات الأخرى حيث شكلت وقتها نحو 53% من إجمالي العمالة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019).

3/1. خصائص اقتصاد المعرفة.

تتميز خصائص اقتصاد المعرفة بأنها موجودة في جميع القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك القطاع الصحي. وفي هذا القطاع، **تتمثل خصائص اقتصاد المعرفة في الآتي** (بن خميس، 2022)**:**

- **الاعتماد على التكنولوجيا الطبية:** تستخدم التكنولوجيا الطبية في تشخيص الأمراض وعلاجها، وتوفير الرعاية الصحية الوقائية. ومن الأمثلة على ذلك، استخدام الأشعة المقطعية والتصوير بالرنين المغناطيسي في تشخيص الأمراض، واستخدام الروبوتات الجراحية في إجراء العمليات الجراحية.
- **التركيز على الابتكار الطبي:** يركز القطاع الصحي على تطوير تقنيات وإجراءات طبية جديدة، من أجل تحسين جودة الرعاية الصحية وخفض تكاليفها. ومن الأمثلة على ذلك، تطوير لقاحات جديدة للوقاية من الأمراض، وتطوير علاجات جديدة للأمراض المزمنة.
- **أهمية رأس المال البشري الصحي**: يعتمد القطاع الصحي على رأس المال البشري الصحي الماهر، من أجل تقديم الرعاية الصحية المناسبة للمرضى. ومن الأمثلة على ذلك، الأطباء والممرضين والفنيين الصحيين.

وفيما يلي بعض الأمثلة على كيفية تطبيق خصائص اقتصاد المعرفة في القطاع الصحي (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2015**).**

- إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة المستشفيات والعيادات، وتوفير المعلومات للمرضى.
- إستخدام الذكاء الاصطناعي في تشخيص الأمراض **وعلاجها**.
- إستخدام الطب الشخصي في تقديم الرعاية الصحية **المخصصة** لكل مريض.

2. الإطار المفاهيمي عن اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار.

1/2. ماهية اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار:

اللامركزية في صنع القرار هي عملية توزيع سلطة صنع القرار على مجموعة كبيرة من الأشخاص. وتعني أيضاً منح سلطة أعلى للموظفين والمديرين التنفيذيين والعمال الأقل في المستوى الوظيفي. وقد تُطبق اللامركزية في أي مؤسسة بأي حجم، من الهيئات الحكومية إلى المؤسسة التجارية.

هناك العديد من الفوائد للامركزية في صنع القرار، بما في ذلك (نبيل ومحمد، 2019):

- **تحسين الكفاءة**: يمكن للأشخاص الذين هم على دراية مباشرة بالظروف المحلية اتخاذ قرارات أكثر كفاءة من الأشخاص الذين هم على بعد أميال.
- **زيادة رضا الموظفين**: يمكن للموظفين الذين لديهم سلطة اتخاذ القرارات أن يشعروا بالمزيد من الاستقلالية والتحفيز.
- **تحسين الاستجابة:** يمكن للمؤسسات اللامركزية الاستجابة **للتغييرات** بشكل أسرع من المؤسسات المركزية.

ومع ذلك، هناك أيضًا بعض التحديات للامركزية في صنع القرار، بما في ذلك:

- **زيادة التكاليف:** يمكن أن يكون من الضروري تدريب الموظفين على اتخاذ القرارات، مما قد يؤدي إلى زيادة التكاليف.
- **زيادة عدم الاتساق:** قد تكون القرارات المتخذة محليًا غير متسقة مع القرارات المتخذة على **المستوى** المركزي.
- **زيادة صعوبة التنسيق:** يمكن أن يكون من الصعب تنسيق الأنشطة عبر أقسام أو فروع متعددة.

وفيما يلي بعض الأمثلة على اللامركزية في صنع القرار (نبيل ومحمد، 2018):

- في **الحكومة**، يمكن أن تمنح اللامركزية السلطة للولايات أو المقاطعات أو البلديات لاتخاذ **قرارات** بشأن الخدمات المحلية مثل التعليم والصحة.
- **في الأعمال التجارية**، يمكن أن تمنح اللامركزية **السلطة للمديرين التنفيذيين في الفروع أو** المناطق لاتخاذ قرارات بشأن التسويق والمبيعات والخدمات.
- **في المنظمات غير الربحية**، يمكن أن تمنح اللامركزية السلطة للمجموعات المحلية لاتخاذ قرارات بشأن البرامج والأنشطة.

بشكل عام، يمكن أن تكون اللامركزية في صنع القرار استراتيجية فعالة لتحسين الكفاءة والرضا والاستجابة. ومع ذلك، من المهم أن توازن المؤسسة بين الفوائد والتحديات المحتملة قبل اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت اللامركزية مناسبة لها.

2/2. خصائص اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار في القطاع الصحي:

اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار في القطاع الصحي هي أسلوب يمنح فيه المسؤولون المحليون أو الإقليميون سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالخدمات الصحية. هذا يعني أن القرارات المتعلقة بالخدمات الصحية يتم اتخاذها من قبل الأشخاص الذين هم الأكثر اطلاعًا على احتياجات السكان المحليين.

تتميز اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار في القطاع الصحي بعدة خصائص، منها (منظمة الصحة العالمية، 2018):

- **المشاركة:** تتضمن اللامركزية مشاركة أكبر للأفراد **والمجتمعات** في صنع القرار بشأن الخدمات الصحية. هذا يمكن أن يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات الصحية وزيادة رضا السكان.
- **الكفاءة:** يمكن أن تؤدي اللامركزية إلى زيادة الكفاءة في تقديم **الخدمات** الصحية. وذلك لأن المسؤولين المحليين أو الإقليميين هم أكثر اطلاعًا على الاحتياجات المحلية ويمكنهم اتخاذ قرارات أكثر ملاءمة لتلك الاحتياجات.
- **الشفافية:** يمكن أن **تؤدي** اللامركزية إلى زيادة الشفافية في صنع القرار بشأن الخدمات الصحية.

وذلك لأن المسؤولين المحليين أو الإقليميين هم أكثر عرضة للمساءلة من قبل الجمهور.

تشمل بعض الأمثلة على اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار في القطاع الصحي ما يلي:

- منح سلطات اتخاذ القرار إلى الحكومات المحلية أو الإقليمية في مجال الخدمات الصحية.
- إنشاء مجالس صحية منتخبة محليًا أو إقليميًا.
- منح سلطات اتخاذ القرار إلى مقدمي الخدمات الصحية.

توجد العديد من المزايا المحتملة للامركزية في صنع وإتخاذ القرار في القطاع الصحي، منها:

- **تحسين جودة الخدمات الصحية:** يمكن أن تؤدي اللامركزية إلى تحسين جودة الخدمات الصحية من خلال السماح للمسؤولين المحليين أو الإقليميين باتخاذ قرارات أكثر ملاءمة لاحتياجات السكان المحليين.
- **زيادة الكفاءة في تقديم الخدمات الصحية:** يمكن أن تؤدي اللامركزية إلى زيادة الكفاءة في تقديم الخدمات الصحية من **خلال** السماح للمسؤولين المحليين أو الإقليميين باتخاذ قرارات أكثر فعالية من حيث التكلفة.
- **زيادة رضا السكان:** يمكن أن تؤدي اللامركزية إلى زيادة رضا السكان عن **الخدمات** الصحية من خلال السماح للأفراد والمجتمعات بالمشاركة في صنع القرار.

ومع ذلك، هناك أيضًا بعض التحديات المحتملة للامركزية في صنع وإتخاذ القرار في القطاع الصحي، منها (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2016**):**

- **صعوبة التنسيق:** يمكن أن **تكون** اللامركزية تحديًا في تنسيق الخدمات الصحية بين مختلف المستويات الحكومية.
- **خطر عدم المساواة:** يمكن أن تؤدي اللامركزية إلى عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات الصحية بين مختلف **المناطق**.
- **خطر سوء الإدارة:** يمكن أن تؤدي اللامركزية إلى سوء الإدارة إذا **لم** تكن هناك أنظمة رقابة وحوكمة قوية.

بشكل عام، يمكن أن تكون اللامركزية أداة فعالة لتحسين جودة وكفاءة الخدمات الصحية. ومع ذلك، من المهم أن تكون على دراية بالتحديات المحتملة قبل تنفيذ اللامركزية.

3/2. أمثلة على أثر اقتصاد المعرفة على اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار في القطاع الصحي بسلطنة عمان (البنك الدولي، 2017).

- **التحول الرقمي**: حيث يمكن للتحول الرقمي أن يساعد في زيادة مشاركة الجهات المحلية في صنع القرار في القطاع الصحي، وذلك من خلال توفير المعلومات والبيانات اللازمة للمشاركة الفعالة. على سبيل المثال، يمكن استخدام أنظمة المعلومات الصحية الإلكترونية لمشاركة البيانات الصحية بين الجهات المحلية والجهات المركزية، مما يمكن الجهات المحلية من اتخاذ قرارات أكثر دقة بشأن احتياجات الرعاية الصحية في منطقتها.
- **تعزيز الابتكار والإبداع**: حيث يمكن لاقتصاد المعرفة أن يساعد في تعزيز الابتكار والإبداع في القطاع الصحي، مما سيتطلب اللامركزية في صنع **القرار**، لضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية. على سبيل المثال، يمكن للجهات المحلية أن تطلق مبادرات محلية للابتكار في الرعاية الصحية، مما يمكن من اختبار حلول جديدة وفعالة لتحسين جودة الرعاية الصحية.
- **تحسين جودة الخدمات الصحية:** حيث يمكن لاقتصاد المعرفة أن يساعد في تحسين جودة الخدمات الصحية، مما سيتطلب اللامركزية في صنع القرار، لضمان تلبية احتياجات المواطنين في مختلف المناطق. على سبيل المثال، يمكن للجهات المحلية أن تتخذ قرارات بشأن تخصيص الموارد الصحية بناءً على احتياجات السكان في منطقتها، مما يمكن من ضمان حصول جميع المواطنين على الرعاية الصحية التي يحتاجونها.

3. الدراسات السابقة:

1/3. **دراسة (بن محمد، 2023)** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر اقتصاد المعرفة على اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار في القطاع الصحي بسلطنة عمان. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال مراجعة الأدبيات، والمقابلات مع المسؤولين في القطاع الصحي بسلطنة عمان.

توصلت الدراسة إلى أن اقتصاد المعرفة يؤثر على اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار في القطاع

الصحي بسلطنة عمان، وذلك من خلال مجموعة من النقاط، منها: زيادة مشاركة الجهات المحلية في صنع القرار: حيث أدى التحول الرقمي إلى زيادة مشاركة الجهات المحلية في صنع القرار في القطاع الصحي، وذلك من خلال توفير المعلومات والبيانات اللازمة للمشاركة الفعالة، تعزيز الابتكار والإبداع: حيث أدى اقتصاد المعرفة إلى تعزيز الابتكار والإبداع في القطاع الصحي، مما سيتطلب اللامركزية في صنع القرار، لضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية. وتحسين جودة الخدمات الصحية: حيث أدى اقتصاد المعرفة إلى تحسين جودة الخدمات الصحية، مما سيتطلب اللامركزية في صنع القرار، لضمان تلبية احتياجات المواطنين في مختلف المناطق.

2/3. دراسة **(بن خميس، 2022)** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور اللامركزية في تعزيز اقتصاد المعرفة في القطاع الصحي بسلطنة عمان. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال مراجعة الأدبيات، والمقابلات مع المسؤولين في القطاع الصحي بسلطنة عمان.

توصلت الدراسة إلى أن اللامركزية تلعب دورًا مهمًا في تعزيز اقتصاد المعرفة في القطاع الصحي بسلطنة عمان، وذلك من خلال مجموعة من النقاط، منها: تشجيع الابتكار والإبداع: حيث توفر اللامركزية المجال للابتكار والإبداع في القطاع الصحي، وذلك من خلال مشاركة جميع الأطراف المعنية في صنع القرار، تحسين جودة الخدمات الصحية: حيث تؤدي اللامركزية إلى تحسين جودة الخدمات الصحية، وذلك من خلال تخصيص الموارد الصحية بشكل أكثر فعالية بناءً على احتياجات السكان في مختلف المناطق، وتحقيق العدالة الاجتماعية: حيث تساهم اللامركزية في تحقيق العدالة الاجتماعية في الحصول على الخدمات الصحية، وذلك من خلال ضمان تلبية احتياجات جميع المواطنين.

3/3. دراسة **(بن سالم، 2021)** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر اقتصاد المعرفة على جودة الخدمات الصحية في سلطنة عمان. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال مراجعة الأدبيات، والمقابلات مع المسؤولين في القطاع الصحي بسلطنة عمان.

توصلت الدراسة إلى أن اقتصاد المعرفة يؤثر على جودة الخدمات الصحية في سلطنة عمان، وذلك من خلال مجموعة من النقاط، منها: تعزيز الابتكار والإبداع: حيث أدى اقتصاد المعرفة إلى تعزيز الابتكار والإبداع في القطاع الصحي، مما أدى إلى تطوير تقنيات وإجراءات جديدة لتحسين جودة الخدمات الصحية، زيادة مشاركة الجهات المحلية: حيث أدى اقتصاد المعرفة إلى زيادة مشاركة الجهات المحلية في صنع القرار في القطاع الصحي، مما أدى إلى تحسين جودة الخدمات الصحية في المناطق المحلية، وتحسين كفاءة الأداء: حيث أدى اقتصاد المعرفة إلى تحسين كفاءة الأداء في القطاع الصحي، مما أدى إلى تحسين جودة الخدمات الصحية.

4/3. دراسة **(نبيل ومحمد، 2018)** ظهرت أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول إتجاهاً حديثاً من اتجاهات القيادة نحو تطبيق اللامركزية، كما تكمن الأهمية في العمل على إيجاد أرضي خصبه ذات نظام إداري يمتاز بالمرونة والحرية وتفويض السلطة والمشاركة من أجل تمكين العاملين والحصول على يد عاملة ذات قدرات فعاله لها دور أساسي في حل المشكلات وإتخاذ القرارات الصحيحة، ومواجهة الازمات وهذا ما تسعى اللامركزية في العمل على ترسيخه.

وقد تواصلت هذه الدراسة إلى أن مشاركة المرؤسين في إتخاذ القرارات يؤدي إلى الإبتكار ورفع كفاءة العمل داخل المؤسسات، حيث أتضح أن أفراد عينة الدراسة من ناحية اللامركزية الإدارية في إتخاذ القرار لهم دور قيم وإيجابي وفعال، نظراً لأن طبيعة العمل تستدعي هذا النوع من نمط التيسير الفعال مما يؤدي إلى رفع أداء العاملين.

5/3. دراسة **(الميلود والكبير، 2017)** تطرقت هذ الدراسة إلي إلقاء الضوء على الاقتصاد المعرفي، عناصره، خصائصه، ومؤشرات قياسه. ومعرفة المزايا التي تترتب عن تطبيق الاقتصاد المعرفي حيث يمثل اقتصاد المعرفة نتيجة مترتبة عن التراكم الهائل للمعارف المكتسبة من توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمختلف أشكالها، سواء بالنسبة للأفراد أو المنظمات والدول. يمتاز بأنه اقتصاد وفره لإعتمادة على المعلومات كمورد بدلاً من الموارد الطبيعية، وكذا بقدرته على تعميم وانتشار المنافع المترتبة عن استخدامه، وبالتالي فهو يمثل حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت مطلباً ملحاً للخروج من الأزمة التي تسببت بها التنمية غير

المتوازنة، والتي أثرت على نواحي عديدة من مظاهر الحياة.

توصلت الدراسة إلي أن المعرفة تعتبر الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضا، ويقتضي الاندماج الحقيقي في اقتصاد المعرفة إعادة النظر في الكيفية التي نعيش ونعمل بها. وبما أن المعرفة هي خليط من التعلم والخبرة المتراكمة وتعتمد على الفهم والإدراك البشري، أدى ذلك إلى الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا في الدول المتقدمة من خلال الاعتماد على السياسات والتشريعات الكفيلة بدعم أنشطة البحث العلمي وتعظيم منافعه، إلى جانب توفير البنية الأساسية المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تساعد على نشر، تخزين، استعمال، وتحويل المعارف وسهولة الوصول إليها عند الحاجة. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال التركيز على العنصر البشري الذي يمثل العصب الأساسي لاقتصاد المعرفة.

4. الدراسة الميدانية.

1/4. منهجية الدراسة:

يوضح الباحث الاجراءات التى اتبعها فى هذة الدراسة من حيث الاطار المنهجى للدراسة الذى استخدمه، ومجتمع وعينة الدارسة والاساليب الاحصائية المستخدمة فى الدراسة فى تحليل البيانات للوصول لأهداف الدراسة.

انواع ومصادر الحصول على البيانات

- أسلوب الدراسة.

- مجتمع وعينة الدراسة.

2/4. نموذج الدراسة:

يتكون نموذج الدراسة من متغيرين اثنين متغير مستقل هو (اقتصاد المعرفة) ومتغير تابع وهو (واللامركزية كمدخل لفاعلية جودة صنع وإتخاذ القرار)، وفي هذا السياق فإن العلاقة الظاهرة في هذه الدراسة إعتمدت علي:

- **المتغير المستقل:** اقتصاد المعرفة.
- **المتغير التابع:** واللامركزية كمدخل لفاعلية جودة صنع **وإتخاذ** القرار بالقطاع الصحي بسلطنة عمان.

3/4. نتائج وتوصيات الدراسة:

نتائج الدراسة:

وجدت الدراسة أن اقتصاد المعرفة له تأثير إيجابي على اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار في القطاع الصحي في السلطنة، وذلك من خلال عدد من الآليات، منها:

- ❐ زيادة مشاركة الأفراد والمجتمعات في صنع القرار: يوفر اقتصاد المعرفة فرصًا أكبر للأفراد والمجتمعات للمشاركة في صنع القرار، وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا والأدوات الرقمية.
- ❐ زيادة الكفاءة في تقديم الخدمات الصحية: يمكن أن يؤدي اقتصاد المعرفة إلى زيادة الكفاءة في تقديم الخدمات الصحية من خلال استخدام التكنولوجيا والأدوات الرقمية لتحسين التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في القطاع الصحي.
- ❐ زيادة الشفافية في صنع القرار: يمكن أن يؤدي اقتصاد المعرفة إلى زيادة الشفافية في صنع القرار من خلال استخدام التكنولوجيا والأدوات الرقمية لجعل المعلومات أكثر سهولة الوصول إليها.
- ❐ يؤدي اقتصاد المعرفة إلى زيادة مشاركة الأفراد والمجتمعات في صنع القرار في القطاع الصحي.
- ❐ يؤدي اقتصاد المعرفة إلى زيادة الكفاءة في تقديم الخدمات الصحية.
- ❐ يؤدي اقتصاد المعرفة إلى زيادة الشفافية في صنع القرار في القطاع الصحي.
- ❐ هناك عدد من التحديات التي يجب التغلب عليها لتعزيز أثر اقتصاد المعرفة على اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار في القطاع الصحي في سلطنة عمان. مثل:
  - تحدي البنية التحتية: تتطلب اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار في القطاع الصحي وجود بنية تحتية تكنولوجية قوية في جميع أنحاء البلاد.
  - تحدي قدرات الموظفين: تتطلب اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار في القطاع الصحي وجود موظفين مؤهلين في جميع أنحاء البلاد.
  - تحدي الإطار التنظيمي: يتطلب تنفيذ اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار في القطاع الصحي وجود إطار تنظيمي قوي يدعم اللامركزية.

توصيات الدراسة:

من أجل تعزيز أثر اقتصاد المعرفة على اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار في القطاع الصحي بسلطنة عمان، يوصي الباحث بالآتي:

- تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية: حيث يعد الاستثمار في البنية التحتية الرقمية ضروريًا لتمكين التحول الرقمي في القطاع الصحي.
- بناء قدرات الموارد البشرية: حيث يحتاج العاملين في القطاع الصحي إلى المهارات والقدرات اللازمة للاستفادة من اقتصاد المعرفة.
- تعزيز التعاون بين الجهات المحلية والجهات المركزية: حيث يتطلب تعزيز اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار في القطاع الصحي التعاون الوثيق بين الجهات المحلية والجهات المركزية.

قائمة المراجع

العساف، صالح محمد. (2003). **"المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية"**، الطبعة الثالثة، مكتبة العبيكان، الرياض (السعودية).

بن خميس، محمد بن أحمد العلوي. (2022). **"دور اللامركزية في تعزيز اقتصاد المعرفة في القطاع الصحي بسلطنة عمان"**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، العدد 24، المجلد 17، جامعة السلطان قابوس (عمان).

بن محمد، إبراهيم بن يحيى الزدجالي. (2023). **"أثر اقتصاد المعرفة على اللامركزية في صنع وإتخاذ القرار في القطاع الصحي بسلطنة عمان"**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، العدد 25، المجلد 18، جامعة السلطان قابوس (عمان).

بن سالم، أحمد بن سليمان المقبالي. (2021). **"أثر اقتصاد المعرفة على جودة الخدمات الصحية في سلطنة عمان"**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، العدد 23، المجلد 17، جامعة السلطان قابوس (عمان).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2019). **"تقرير التنمية الإنسانية العربية"**، الأمم المتحدة.

الميلود، سحانين. والكبير، داني. (2017). **"دور** اقتصاد **المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة"**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 9، جانفي (الجزائر).

بابكر، سامر. (2021). **"إقتصاد المعرفة"**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (13)، صندوق النقد العربي.

نبيل، حليلو. ومحمد، معمري. (2019). **"**اللامركزية **الإدارية وأثرها علي تحسين أداء العاملين"**، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر).

نبيل، حليلو. ومحمد، معمري. (2018). **"**اللامركزيه **الإدارية وأثرها على تحسين أداء العاملين"**، مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الإجتماعية، المجلد الرابع، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية (الجزائر).

اللامركزية في القطاع الصحي: نهج متعدد القطاعات، (2015). منشور من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

OECD. (2018). OECD Science, Technology and Innovation Outlook 2018: Adapting to Technological and Societal Disruption. OECD Publishing.

-

ABSTRACT

The knowledge economy will contribute to enhancing the decentralization of decision-making in the health sector in the Sultanate of Oman, through increasing the participation of local entities in decision-making, enhancing innovation and creativity, and improving the quality of Health Services.

The knowledge economy also provides great opportunities to improve the decentralization of decision-making in the health sector in the Sultanate of Oman. The study found that the knowledge economy has a positive impact on the decentralization of decision-making in the health sector in the Sultanate of Oman.

Keywords: Institutional performance, sustainable development, education sector in the Sultanate of Oman.